مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2709-0302 (online)
ISSN: 2617-5908 (print)

اقتصاديات التعليم وأثره على المؤسسات التعليمية لإيجاد بدائل مقترحة لتمويل التعليم(*)

الباحث/ إبراهيم محمد الحسين آل مهدية
تخصص الإدارة والاشراف التربوي
بقسم القيادة والسياسات التربوية
جامعة الملك خالد - السعودية

*) تاريخ تسليم البحث 13/11/2024 تاريخ قبوله للنشر 28/1/2025
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

اقتصاديات التعليم وأثره على المؤسسات التعليمية لإيجاد بدائل مقترحة لتمويل التعليم

الباحث/ إبراهيم محمد الحسين ال مهدية
تخصص الإدارة والاشراف التربوي
بقسم القيادة والسياسات التربوية
جامعة الملك خالد - السعودية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اقتصاديات التعليم، وأثره على المؤسسات التعليمية لإيجاد بدائل مقترحة لتمويل التعليم، والتعرف على طرق التمويل للتعليم، والكشف عن الهدر التربوي وأسبابه المختلفة، ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الدراسة المنهج النظري، وذلك باستخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام استبان ومقابلة شخصية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: هناك اختلاف في تعريف اقتصاديات التعليم نتيجة لاختلاف وجهات النظر والتخصصات وحداثة هذا العلم، وأن التعليم عملية استثمارية شأنها شأن صور الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وله عائد اقتصادي فضلًا عن العوائد الاجتماعية مما يقتضي إخضاع التعليم لنظريات وأساليب التحليل القياسي الاقتصادي لتحسين أدائه ورفع كفاءته الداخلية والخارجية، وأن التكلفة في التعليم هي كافة النفقات التي تنفق في استمرار أداء رسالتها، ويمكن أن يكون للسياسات والتدخلات التعليمية تأثير في تفسير العرض والطلب على التعليم.

الكلمات المفتاحية: اقتصاديات التعليم، تمويل التعليم، رأس المال البشري، الهدر التربوي.

The economics of education and its impact on educational institutions to find proposed alternatives for financing education

Ibrahim Mohammed Alhusain Al Mahdiah
Specializing in Educational Administration and Supervision
Department of Educational Leadership and Policies
King Khalid University – Saudi Arabia

Abstract

The current study aims to identify the economics of education and its impact on educational institutions to find proposed alternatives to financing education, identify the methods of financing education, the proposed alternatives to that, find out the educational return and cost and the view of Islamic administrative thought for that, detect educational waste and its various causes and know the different methods and methods of treatment, to achieve these goals, the study used the theoretical approach using the deductive and inductive approach, the descriptive approach was also used, and the study has reached a number of results, the most important of which are: there is a difference in the definition of the economics of education due to it has an economic return as well as social returns, which requires that education be subjected to theories and methods of economic econometric analysis to improve its performance and raise its internal and external efficiency, and that the cost of education is all the expenses spent in the continued performance of its mission, and educational policies and interventions can have an impact in explaining the supply and demand for education. For example, government education policies can affect the increase in supply by providing free education opportunities or reducing educational costs, and therefore may lead to an increase in demand for education.

Keywords: economics of education, education financing, human capital, educational waste.

مقدمة الدراسة:

يُعد التعليم الركيزة الأساسية لأي تطور في الحياة، ومنها الحياة الاقتصادية فظهر ما يُعرف باقتصاد التعليم كونه جزء لا يتجزأ من أي وقت مضى من جوهر البنية التحتية الحديثة والمتطورة للاقتصاد العالمي بكافة مجالاته الخدمية والصناعية والزراعية، مما يُعزز الاتجاه نحو الدور الذي يُمكن أن يلعبه اقتصاد التعليم.

لقد حظي التعليم مطلع القرن الماضي باهتمام العلماء والباحثين وتحديدًا من قبل الاقتصاديين وذلك لأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية، وأسهمت بعض دراساتهم ونظرياتهم في تأكيد العلاقة بين الاقتصاد والتعليم، والتي على ضوئها تشكل فيما بعد ما يعرف بعلم اقتصاديات التعليم في منتصف القرن الماضي، وأصبح علمًا من العلوم الاجتماعية المهمة يدرس في مختلف المؤسسات التعليمية (السبيعي، 2019).

حيث يعتبر علم اقتصاديات التعليم علم حديث له نظرياته ومجالاته وقواعده، حيث يؤكد العلماء على أن بداية الستينات من القرن العشرين هي بداية هذا العلم، ولا يعني ذلك عدم الاهتمام به سابقًا ولكن كان يتم بصورة غير منظمة ليس مثل ما هو موجود الآن، حيث يمكن اعتبار بداية الكتابة في علم الإدارة العامة والثورة الصناعية بداية أولية له، وقد كان يعد علم اقتصاديات التعليم أحد فروع علم الاقتصاد العام، حيث بدأ الاهتمام بهذا العلم من قبل علماء الاقتصاد (البحث في الماديات) ثم دخل فيه علماء التربية (البحث في الجوانب الاجتماعية والنفسية وغيرها)، فنتج علم اقتصاديات التعليم كثمرة تفاعل بين علماء الاقتصاد وعلماء التربية (الداوود، 2017).

وتتمثل أهمية التعليم وتطوره عاملًا أساسيًا ومهمًا لعمل الاقتصاد ونمائه، وبين التعليم والاقتصاد تلازم في الأهمية لتنمية كلًا منهما للآخر وتطوره، وللتعليم دوره البارز في الإسهام في الاقتصاد مما أدى إلى المحاولة لقياس القيمة الاقتصادية للتعليم من خلال العديد من الدراسات التطبيقية، وتكمن أهمية التعليم في عمل الاقتصاد في الآتي: توفير القدرات الإدارية والتنظيمية والتي يتم من خلالها العمل على تحقق التخصيص الأمثل للمواد المتاحة في الاقتصاد، وتطوير قدرات العاملين من خلال تزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات، وبالذات عندما يتم إحكام الربط فيما بينها، وبين حاجة العاملين لها من أجل أداء أعمالهم، والقيام بالنشاطات وبالشكل الذي يرفع كفاءة الأداء وفاعليته، وإحداث التطور العلمي والتكنولوجي، والعمل على تطوير التعليم المتصل بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتسارعه المتزايد وتعدده وتنوعه، ومواكبة التطورات والتغيرات التكنولوجية وما تتضمنه من تغييرات للوظائف والمهن وما تتطلبه من توفير المعلومات والمعارف والمهارات كمًا ونوعًا، والمساهمة في تلبية احتياجات الاقتصاد في عمله، وفي تنميته وتطوره، وما يتصل بذلك من تغيرات في طبيعة عمل الاقتصاد ونشاطاته والسكان والقوى العاملة، وتوفير المعلومات والمعارف والإسهام في زيادة درجة الوعي للفرد وثقافته، بما يُسهم في تحقيق الرشد والعقلانية في سلوكه، وتصرفاته، وعند اتخاذ قراراته الاقتصادية (الاستهلاك، الاستثمار الإنتاج) وبالشكل الذي يكون الفرد فيه قادرًا على قياس وحساب المنافع والعوائد ومقارنتها بالكلف أو الجهود، والإسهام في توفير الوعي والثقافة والمعلومات الصحية للفرد، وزيادة الإنتاج والدخل، وزيادة الدوافع والطموحات للتحفيز على بذل النشاطات والجهد من أجل زيادة الدخل، وتحسين المستوى المعيشي والرفاهي (خلف، 2007).

ولهذا تظهر الدراسات الحديثة من عصر النهضة أن الازدهار الصناعي ارتبط بارتفاع مستويات التعليم، ويجب أن نشير إلى أن هذا لا يعني بالضرورة أن التعليم هو المحرك الوحيد لعملية النمو الاقتصادي، بل هو عامل مساهم في تسريع النمو الاقتصادي ونتيجة طبيعية للتنمية الاقتصادية السريعة، علاوة على ذلك، لا نجد أحدًا من الاقتصاديين يكتب عن تلك الفترة تحديدًا ينكر حقيقة أن عصر النهضة الاقتصادية بدأ أولًا بصناعة الآلات وإنشاء المصانع، وتأثير المجتمع الصناعي على التعليم وغيرها من العوامل الاجتماعية؛ ولهذا ظهر الاهتمام متأخرًا نسبيًا حيث أشار العاني (1996) في كتابه عن رأس المال الاجتماعي (Youngson, 1967) والذي بيّن فيه أن نسبة التعليم المرتفعة في إسكتلندا التي بلغت في عام ١٧٦٠م ما يقارب (90-95%) من السكان يعرفون القراءة والكتابة؛ حيث ساهمت بشكلٍ أساسي وفعال في تحقيق التقدم الاقتصادي في إنجلترا، وتجدر الإشارة إلى أن بلوغ ذلك المستوى المرتفع من التعليم قد تحقق قبل انتشار المصانع الآلية على نطاق واسع، وحدث ذلك في مجتمع فقير ولكنه كان يعطى أهمية كبيرة للتعليم، وتحمل تضحية كبيرة في سبيل ذلك.

كما تشير دراسات أخرى إلى العلاقة بين التعليم والدخل إلى أن هنالك حدًا أدنى لانتشار التعليم تبلغ نسبته بين الكبار (40%) تقريبًا يمكن اعتباره شرطًا أساسيًا للتنمية، وكانت هذه النسبة موجودة قبيل الطفرة الصناعية وعلى الأخص بين الراشدين من سكان المدن، وتؤكد الدراسة أيضًا على أن ذلك الحد الأدنى يعتبر شرطًا ضروريًا، ولكنه غير كافٍ لوحده في تحقيق التنمية، كما أن الاستشهاد بالتقدم الاقتصادي الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الأخص في المراحل الأولى منه يغفل جانبًا مهمًا في خصائص وميزات ذلك البلد، وذلك لأن ضعف الاهتمام النسبي بمؤسسات التدريب في ذلك الوقت قد عوض عنه وعاد له تدفق العمال الماهرين من الدول الأوربية التي سبقتها في مضمار التصنيع، وبتشجيع من الحكومة الفدرالية في القرن التاسع عشر عن طريق تقديم الإعانات الحكومية إلى مؤسسات التعليم الخاصة (Youngson, 1967).

مما سبق يرى الباحث بأن الدول المتقدمة تسعى للارتقاء بالنظام التعليمي فتوفر الإمكانات اللازمة لذلك من خلال مساعدة المؤسسات التعليمية للقيام بدورها التعليمي على أكمل وجه، إلا أن هناك بعض الإشكالات والعقبات تواجه النظام التعليمي التي تمثل تحديًا كبيرًا على العملية التعليمية، وبالتالي تؤثر على التنمية المنشودة في جميع مجالات ونواحي المجتمع ومن هذه التحديات: الأعداد المتزايدة من الطلبة، ومناهج التعليم، وتدريب المعلمين، وتأهيلهم، وسوق العمل ومخرجات التعليم، والمباني والتجهيزات المدرسية وتعد مرحلة التعليم العام مرحلة مهمة؛ وان لها أهمية كبيرة في حياة الإنسان من جوانب شتى، إذ أنها تزيد الطالب دقة وقوة في تخصصه، وهي من جانب آخر تؤهل الطالب إلى المرحلة المهمة وهي مرحلة الدراسة الجامعية التي تساهم في زيادة البحث والتحقيق لزيادة التعمق في تخصصه، وغير ذلك مما يعود بالفائدة الكبيرة عليه، وعلى غيره من أفراد المجتمع، ولذلك تسعى هذه الدراسة إلى معرفة طرق تمويل التعليم وارتباطه بالاقتصاد.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة بالإجابة عن السؤال الرئيس الذي ينص على: "**ما اقتصاديات التعليم وأثره على المؤسسات التعليمية لإيجاد بدائل مقترحة لتمويل التعليم؟**" ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1- ما هو علم اقتصاديات التعليم (المفهوم، والنشأة، والأهداف، والمجالات)؟

2- ما طرق تمويل التعليم واقتصادياته في ضوء الفكر الإداري الإسلامي؟

3- ماهي أساليب تمويل التعليم؟ وماهي البدائل المقترحة للتمويل؟ وما كلفته والعائد منه؟

4- ما هو الهدر التربوي وأشكاله وأسبابه وسبل علاجه؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

1- معرفة علم اقتصاديات التعليم (المفهوم، والنشأة، والأهداف، والمجالات).

2- الكشف عن طرق تمويل التعليم واقتصادياته في ضوء الفكر الإداري الإسلامي.

3- التعرف على تمويل التعليم واقتصادياته، والبدائل المقترحة لذلك، وكلفته والعائد منه.

4- الكشف عن أسباب الهدر التربوي وسبل علاجه.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في التي:

1- تستمد الدراسة أهميتها من أهمية مصادر وتمويل النظام التعليمي والذي يشغل حيزًا كبيرًا من اهتمام المعنين باقتصاديات التعليم قديمًا وحديثًا.

2- أهمية التمويل بعلاقته بالنفقات التعليمية والأثر الذي يتركه في الناتج التعليمي من حيث الكمية أو النوعية للنتائج التعليمية.

3- زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي في الدول النامية.

4- الدراسة تمثل أهمية لرجال الاقتصاد وواضعي السياسة العليا، حيث يتم التأكد من أن الأموال المخصصة للتعليم تكفي لتوفير الاحتياجات من القوى العاملة والمدربة اللازمة لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5- وضع تصورات ومقترحات لمصادر تمويل التعليم وكذلك آليات الإنفاق.

6- تثري هذه الدراسة المكتبة التربوية العربية بما تحتويه من مفاهيم وأدبيات حول اقتصاديات التعليم وتمويل التعليم وطرق إنفاقه وطرق الحصول على التمويلات.

7- الحاجة إلى توجيه التعليم في المملكة العربية السعودية إلى مصادر بديلة غير تقليدية للتمويل من أجل الرقي بالمؤسسات التعليمية ومواكبة التطورات المحلية والعالمية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على اقتصاديات التعليم وأثره على المؤسسات التعليمية لإيجاد بدائل مقترحة لتمويل التعليم.

الحدود الزمنية: العام الدراسي (2024م-2025م)

الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة:

اقتصاديات التعليم:

تُعرّف بأنها: "فرع من النظرية الاقتصادية وجزء من الخطابات الأساسية في مجال العلوم الاجتماعية في أواخر الستينات من القرن العشرين" (Woodhall, 1987, 12).

وتُعرف إجرائيًا بانها: المعلومات والمهارات اللازمة إكسابها للمتعلمين والتي تساعد على زيادة الإنتاج الوطني.

تمويل التعليم:

يُعرف بأنه: "مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، أو بعض المصادر الأخرى مثل الهبات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة" (البحيري، 2004، 6)، ويُعرف إجرائيًا بأنه: عملية تحليل الموارد والمخصصات وطرق التمويل المختلفة والبدائل المقترحة للتمويل ومصادرها المختلفة.

رأس المال البشري:

يُعرف بأنه: "المخزون الذي تمتلكه دولة منا من السكان الأصحاء والمتعلمين الأكفاء والمنتجين، والذي يُعد عاملًا رئيسيًا في تقدير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية" (شبير، 2015، 34).

كما يُعرّف (الغنيم، 2012، 16): بأنه العامل المجهول الذي يُسهم في إحداث النمو الاقتصادي والذي يتكون أساسا من التعليم والتدريب.

منهج الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المناهج التالية:

المنهج النظري وذلك باستخدام المنهج الاستنباطي والاستقرائي وذلك بالاعتماد على المراجع العربية والأجنبية، كما تم استخدام المنهج الوصفي من خلال استعراض الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو أجزاء منه.

مفهوم علم اقتصاديات التعليم:

لقد وضعت العديد من المفاهيم لاقتصاديات التعليم، ولم يُتفق على تعريف واحد ويرجع ذلك للأسباب الآتية: اختلاف وجهات النظر والتخصصات: وينطبق ذلك على كافة العلوم الاجتماعية التي يعد علم اقتصاديات التعليم أحد فروعها، فمثلًا نجد البعض يعرفه بدلالة التكلفة والبعض الآخر يعرفه بدلالة عائد التعليم سواء أكان اقتصاديًا أم اجتماعيًا أم نفسيًا، فضلًا عن أن بدايته كانت من مفهوم علم اقتصاديات التعليم علماء الاقتصاد ثم تبعهم علماء التربية، كما يعود ذلك للاختلاف حول أصل هذا العلم وذلك نتيجة التفاعل بين علمي الاقتصاد والتربية، ولا سيما التربية فهناك تباين في الفلسفات ووجهات النظر بين المتخصصين وما يرافقها من اختلاف التراث الثقافي للمجتمعات، ويؤدى ذلك إلى تباينات في تعريف أحد الفروع، كما أن من الأسباب حداثة هذا

العلم فالزمن يلعب دورًا كبيرًا في ترسيخ أي علم واستقراره، فكلما ازدادت فترة ظهور العلم استقرت مفاهيمه وترسخت، بالإضافة إلى الدور الذي تقوم به عوامل الزمان والمكان وما يصاحبها من اختلاف للتراث الثقافي للمجتمعات، ولأن علم اقتصاديات التعليم أصبح يمثل أحد الموضوعات الرئيسة في مجال علم الاقتصاد ويعتبر هذا العلم من التخصصات أو الفروع الحديثة التي شاعت بعد الحرب العالمية الثانية وأثرت في كل من الفكر الاقتصادي والتربوي تأثيرًا واضحًا، ويتكون هذا المفهوم من جزئيين الاقتصاد والتعليم، ولابد قبل الحديث عن مفهوم اقتصاديات التعليم أن نتحدث عن مفهوم الاقتصاد ومفهوم التعليم (أبو تراب، 2021، 68).

ويمكن أن يقال بأنه: "العلم الذي يدرس كيفية استخدام الموارد المحدودة لإنتاج مختلف السلع والخدمات وتوزيعها على أفراد المجتمع لاستهلاكها وبالصورة التي تحقق أفضل مستوى في إشباع حاجات أفراد المجتمع" (بشاري، 2020، 10).

أن علم اقتصاديات التعليم يرتبط بعلاقة وثيقة بعلمي الاقتصاد والتعليم، بل إنه مكون منهما معًا، ومن خلال هذه المفاهيم بحث العلماء عن تعريف يحدد مفهوم هذا العلم، حيث عرفه البعض أنه: "ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يسعى إلى تطبيق الفكر الاقتصادي على التربية والتعليم بهدف ترشيد الانفاق على التعليم، كما يحاول هذا العلم قياس مساهمة التعليم والتدريب في التنمية الاقتصادية" (الشريفات، 2002، 17).

ويرى أخضر (2003، 426) أنه يمكن التعبير عن اقتصاديات التعليم بأنه: "اختيار البديل من البرامج التعليمية الذي يحقق الأهداف التعليمية بأعلى منفعة، مع مراعات انسجامها مع البيئة، والكفاية التمويلية لها لضمان أعلى مردود ممكن وأقل تكلفة ممكنه".

وقد عرفه الغنام (1983) بأنه: "علم يبحث أمثل الطرق لاستخدام المواد التعليمية المالية البشرية المادية من أجل تكوين الأفراد عن طريق التعليم أو التدريب تكوينًا شاملًا من النواحي الذهنية، الجسمية، العقلية، الاجتماعية، ومتكاملًا حاضرًا ومستقبلًا".

ورغم ذلك فإن هناك العديد من المفاهيم والتي تبين مضامين تكاد تكون متقاربة نتيجة ارتباطها بالجانب الذي تناوله علم الاقتصاد وطبيعته وعمله وتطوره ومنها ما يلي:

1- أن علم الاقتصاد هو علم الثروة، وهذا هو تعريف آدم سميث لعلم الاقتصاد والذي يرتبط بمحور اهتمامه، وهو ثروة الأمم.

2- أن علم الاقتصاد هو دراسة حياة الإنسان في حياته العادية، وهذا تعريف جان مارشال والذي يعني أن الإنسان يعيش حياته العادية بجوانبها المختلفة.

3- أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يقوم بدراسة الرفاهية، وهذا تعريف بيجو لعلم الاقتصاد، بأن الهدف من الاقتصاد النهائي توفير الرفاهية.

4- كما يعرف أوسكار علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس العلاقات الاجتماعية المرتبط بالإنتاج والتوزيع والتأكيد هنا يتم على العلاقات التي تنشأ في المجتمع وبين أفراده.

5- كما يعرف روبنز علم الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس سلوك الإنسان فيما له صله بالعلاقة بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المتعددة.

6- كما أن مضامين الفكرة السابقة ذاتها يتضمنها تعريف رفعت المحجوب لعلم الاقتصاد ومن خلال ربطها بالمضامين التي وردت في بعض التعاريف الأخرى من العلاقات بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة وما ينشأ عنها من تصرفات وعلاقات اجتماعية في إطار ممارسة الاقتصاد للنشاطات التي تؤدي فيه (البحيري، 2014، 11-10).

لذلك يتضح أن اقتصاديات التعليم تعرف على أنها العلم الذي يهتم بدراسة القضايا الاقتصادية التي تتعلق بالتعليم وتمويله وتوظيف كافة الموارد لتغطية كافة المجالات المتعلقة باقتصاديات التعليم.

وعلم اقتصاديات التعليم له أهداف مهمة هو العلم القديم الحديث الذي استطاع منذ ظهوره ومن خلال الدراسات والأبحاث التي تناولت التعليم في علاقته بالاقتصاد أن يحدد أهدافه، وساهمت أبحاث كلًا من مالتوس، وشولتز وغيرهم في تحديد أهداف هذا التخصص المعرفي والتي جاءت كالآتي: رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية للتعليم – إيجاد مستثمرين فاعلين كشركاء في العملية التعليمية والتربوية للمجتمع – التخطيط الجيد لكل البرامج التعليمية والسياسات التربوية التي تسعى لتحقيق اقتصاد جيد – نشر ثقافة الاقتصاد التعليمي مفهومًا وعملًا – التوعية بأهمية البعد الاقتصادي في اتخاذ القرار الاقتصادي (2003).

وتنوعت المجالات التي يدرسها علم اقتصاديات التعليم، وتشعبت نواحي اهتماماته ولعل أبرزها: التعليم ونظريات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بينهما تأثيرًا وتأثرًا، وكيف يساهم كل منها في توفير مقومات وشروط إنماء الآخر، كذلك تمويل التعليم والإنفاق عليه وكلفته وعائده، وذلك بدءًا من تحديد مصادر تمويل التعليم (حجمًا ونوعًا) التقليدية منها والجديدة، ومرورًا بتوزيع الإنفاق على أنواع التعلم ومراحله وصور استخدامها في ضوء التكلفة وانتهاءً بعائدات التعليم المادية منها وغير المادية على المستويين الفردي والمجتمعي، والاستثمار في التعليم وذلك بتحليل الإنفاق على التعليم سواء أكانت طبيعته استثمارًا أو استهلاكًا أو يجمع بين الاستثمار والاستهلاك وتتبع عائدات الاستثمار والاستهلاك في التعليم، وقياس عائد الاستثمار من التعليم على مستوي المؤسسات التعليمية أو المراحل التعليمية، والقيمة الاقتصادية للتعليم ومدى مساهمة التعليم في زيادة الدخل القومي والدخل الفردي المرتبط بالتعليم أو الناتج عنه، والكفاية الإنتاجية في التعليم سواء الكفاية الداخلية أو الخارجية بمستوياتها الكمي والكيفي وطرائق حسابها، وكذا مخرجات التعليم أو الكفاية الإنتاجية للتعليم ومدى وفائها باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفاعليتها في رفع وتيرتها وأثر الهدر التربوي على كفاية التعليم وفاعليته، ومساهمة التعليم في التنمية البشرية المستدامة وتنمية رأس المال البشري ورأس المال الفكري والمساهمة في دفع عمليات التنمية، والبدائل والأولويات في اقتصاديات تعليم الكبار، واقتصاديات التعليم المفتوح، واقتصاديات تعليم الفئات الأشد فقرًا والمهمشين ما ذكرته الحولي (2017).

مما سبق يتضح أنه يمكن الاستفادة من علم اقتصاديات التعليم في دراسة الوضع الأمثل لحصة التعليم في الميزانية العامة لكل دولة بالمقارنة مع حصص وجوه الإنفاق الأخرى في الميزانية.

أهمية اقتصاديات التعليم:

انطلاقًا لما يمثله الاقتصاد المعاصر من أهمية لنماء الشعوب والبلدان واعتباره ارتكازًا لكيان الدول والمجتمعات، وأساسًا للعلاقات السياسية والاجتماعية، ومنطلقًا للتحولات الفكرية، ومناطًا لتغير القيم والمبادئ والأنماط الحياتية والمتأثرة بطبيعة الاقتصاد وتأثيره على المجتمع، ولارتباط التعليم بالاقتصاد كان علم اقتصاديات التعليم يستمد أهميته المتزايدة من التنمية ومضامينها الجديدة، حيث أصبح التعليم دينامو التنمية وطاقتها المحركة، كونها (أي التنمية) باتت الهم الأكبر والشاغل الشاغل للدول والمنظمات المحلية والرسمية والشعبية والمنظمات الإقليمية والدولية، وبها يحقق المجتمع نهضته وتقدمه، وكون التنمية الحقيقية هي تنمية الإنسان كوسيلة وغاية؛ فإن التعليم الذي يعد ذلك الإنسان وينمي طاقاته وإبداعاته يصبح مدخل التنمية والعنصر الحاسم في دفع مسيرتها، بل ويتوقف رفع معدلات التنمية وتسريعها على كفاية ذلك التعليم ومدى استجابته لها (الحاج، 2001).

كما تأتي أهميته على النحو التالي:

تزايد نفقات التعليم بسبب ارتفاع الأسعار العالمية مقابل ارتفاع التكاليف المقدرة لأداء مهام التعليم، وإنجاز أهدافه وما يفرض ترشيد تلك النفقات واستثمارها الأمثل، لتحقيق أقصى حد من المنافع لصالح الفرد والمجتمع، حيث أن هذا التزايد في نفقات التعليم شمل شتى بلدان العالم في السنوات الأخيرة، وأن ضخامة ما ينفق عليه من الميزانيات العامة للدول قابلته دعوات إلى الموازنة بين ما ينفق على التعليم والمجالات الأخرى كالصحة والدفاع والمشروعات الاقتصادية المختلفة (محمود، 2019).

كما أوضح أبو العز (2014) بأن أدبيات التنمية أرجعت اهتمام علم الاقتصاد بقضية رأس المال البشري إلى الكتابات الأولى "لآدم سميث" في نهاية القرن الثامن عشر، إلا أن هذا الاهتمام قد اكتسب زخمًا شديدًا منذ بداية عقد الستينيات من القرن العشرين، حيث أوضح "كوزنتس" أن ما يقرب من (90٪) من النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الصناعية خلال عقد الخمسينات يرجع في الأساس إلى تحسين قدرات الإنسان والمعرفة والتنظيم.

ويضيف العتيبي (1425هـ) بأن زيادة الطلب على الخدمة التعليمية مستمرة من جميع فئات المجتمع مما شكل ضغطًا مستمرًا على ميزانيات التعليم وعلى الإنفاق الحكومي في أغلب المجتمعات، وإن كان في المجتمعات النامية يبدو ذلك بشكل أكثر وضوحًا؛ نظرًا للصعوبات الاقتصادية التي تواجه هذه الدول حيث ضعف الأداء الاقتصادي وقلة الموارد، ومنافسة باقي قطاعات المجتمع الخدمية مثل الصحة والخدمة الاجتماعية والأمن على الميزانية الحكومية.

فقد تطور الفكر حول أهمية التعليم اقتصاديًا وعلى ذلك فقد بَيّن أخضر (2006) بأنه أصبح من الأمور المستقرة في أذهان الاقتصاديين أهمية الدور الذي يؤديه التعليم في النمو الاقتصادي، وأخذت هذه العلاقة دروبًا ومحطات في تاريخ البشرية، إذ ظهرت منذ أقدم العصور ومضات وإن كانت متباعدة أشارت إلى أهمية التعليم، وأوضح (عابدين، 2004) بأن أفلاطون تناول قبل الميلاد قيمة التعليم في بناء المجتمع، وتوالت النظريات العلمية لعدد من علماء الاقتصاد ومنهم آدم سميث والذي يُعد بأنه رائد المدرسة التقليدية وعاصره لوك "Lock" وهيوم "Hume" وغيرهم والذين يؤكدون على ضرورة ارتباط التعليم بالأهداف الاقتصادية العامة.

ويُعد علم اقتصاديات التعليم ذات أثر على المؤسسات التعليمية المتنوعة؛ ويتفاوت هذا الأثر باختلاف الوعي بأهمية هذا العلم لدى قادة التخطيط للتنمية والاقتصاد والتعليم بما ينعكس إيجابًا وسلبًا على واقعية وتحقق ممارسات علم اقتصاديات التعليم، ومع تعدد الدراسات والأبحاث حيال علم اقتصاديات التعليم إلا أن موضوع الأثر لم يتطرق له احد من الباحثين والذي يتمثل في الآتي: تزايد أعداد الدراسات ووسائل تمويل التعليم والإنفاق عليه وكلفته وعائده، وتوزيع الإنفاق على أنواع التعلم ومراحله وصور استخدامها في ضوء التكلفة المادية وغير المادية على المستويين الفردي والمجتمعي، وتعدد صور وأساليب الاستثمار في التعليم، وتحليل بيانات الإنفاق على التعليم سواء أكانت طبيعته استثمارًا أو استهلاكًا، ومدى مساهمة التعليم في زيادة الدخل القومي والدخل الفردي، والتمكن من القياس والتقويم للعمليات التعليمية والتنموية، والمساهمة الفاعلة التعليمية في التنمية البشرية المستدامة وتنمية رأس المال البشري ورأس المال الفكري للمؤسسات التعليمية وغيرها، والمساهمة بفاعلية في دفع وتنوع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة، وتطوير الأنظمة التعليمية ومواكبتها لتحديات واحتياجات العصر، وتنوع البرامج التعليمية المتعددة والمعتمدة على مصادر التعلم الحديثة، وإيجاد وإعداد البدائل والأولويات لوضع خطط استراتيجية لمؤسسات تعليمية، أو نوع تعليمي، أو لنظام تعليمي في محافظة، وفقًا لمتطلبات علم اقتصاديات التعليم، ومعاييره الكمية والكيفية، ومتابعة تقويمها (فليه، 2003).

مفهوم الفكر الإداري الإسلامي:

يرى البرعي ومرسي (1990) بأن التشريع الإسلامي يختلف عن التشريع الوضعي بأنه نظام خالد صالح لكل زمان ومكان ويتميز بالدوام والاستمرار والعمومية والشمول والعدالة المطلقة والأسوة الحسنة لأنه تشريع رباني، ولهذا فإن مصادر الفكر الإسلامي للتشريع هو القرآن الكريم والسنة النبوية وهما يتجردان من الهوى، قال تعالى: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلۡحَقُّ أَهۡوَآءَهُمۡ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ بَلۡ أَتَيۡنَٰهُم بِذِكۡرِهِمۡ فَهُمۡ عَن ذِكۡرِهِم مُّعۡرِضُونَ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: 71]، ولا تختلف وظائف الإدارة في الاسلام عن غيرها في الأنظمة الأخرى من التخطيط والتنظيم والتوجيه والإشراف إلا أنها تنفرد بمبادئ خاصة مثل الأمانة، والعدالة، والشورى، والموازنة بين مصلحة الفرد والجماعة، والدعوة إلى الله والتبين والطاعة (سلامة، 2010، 72).

ولهذا يعرف الفكر الإداري الإسلامي بأنه:" إعمال الذهن تدبرًا وتأملًا لإدارة شؤون الدنيا والدين والعلاقات والكون والإنسان والحياة على أسس وقواعد إدارية وركائز يستند إليها ذات طابع خاص مستمدة من القران الكريم والسنة النبوية" (البرعي، مرسي، 1990، 43).

تمويل التعليم في الفكر الإداري:

يرى البرعي ومرسي (1990) أن نشاط التمويل في العمل الإداري الإسلامي يرتبط بعملية الإنفاق، وهي أساس الاقتصاد الإسلامي، يقول الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم﴾ [سورة البقرة، الآية: 254] ويقول عز وجل: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ﴾ [سورة آل عمران، الآية: 92]، وقوله سبحانه: ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسۡتَخۡلَفِينَ فِيهِۖ﴾ [سورة الحديد، الآية: 7].

لهذا فالإنفاق حركة وتنمية للمال وتنمية للاقتصاد وتمويل التعليم من خلاله تدور حركة المجتمع وتنتعش الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويتحسن المستوى المعيشي، كما أن كل مالٍ موجه إلى غرض وكل إنفاق في موضعه دون إسراف أو تقتير استرشادًا بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ وَكَانَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ قَوَامٗا﴾ [سورة الفرقان، الآية: 67].

فالإسراف في المال إفساد وتشجيع على التسيب والانحراف وعدم الإنفاق أو البخل هو حبس للمال وتجميد للحركة والنشاط وباعث على الركود والبطالة والإنفاق في أمور التعليم من أوجب ما يكون لعمارة الأرض ولكن لا بد أن يكون هذا الإنفاق وفق إدارة تعمل وفق وظائفها الإدارية المعروفة من التخطيط والتنظيم والتوجيه والمراقبة واستثمارها لمصلحة الفرد والجماعة والحذر من اعطاء هذه الإدارات لمن لا يحسن استخدامها وإدارتها (البرعي، مرسي، 1990).

وتأكيدًا على ما سبق يقول تعالى: ﴿وَلَا تُؤۡتُواْ ٱلسُّفَهَآءَ أَمۡوَٰلَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ قِيَٰمٗا وَٱرۡزُقُوهُمۡ فِيهَا وَٱكۡسُوهُمۡ وَقُولُواْ لَهُمۡ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا﴾[سورة النساء، الآية: 5] وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ وَتُدۡلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلۡحُكَّامِ لِتَأۡكُلُواْ فَرِيقٗا مِّنۡ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلۡإِثۡمِ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [سورة البقرة، الآية: 188].

وبناءً على ما سبق يرى سلامة (2010) إن الإنسان هو محور الفكر الإداري في الإسلام وهو العنصر الأساسي لكل مبادئه وتعاليمه التي بدونه لا يمكن أن يتحقق إنتاج ولا فكر؛ فهو مرتبط بالفرد الذي عليه أن يبدع في انتاجه وتحفزه الرغبة وتدعمه القدرة على الإنتاج ومما يلبي احتياجات الفرد والجماعة لتكون الأمة الإسلامية في مصاف الأمم المتقدمة واهتمام الإسلام باقتصاديات المعرفة يحقق مجموعة من الأهداف السامية أهمها: الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ودراسة الأساليب التي من خلالها يمكن محاربة استنزاف الموارد والتلوث البيئي والهدر المطلق، وإشباع الحاجات المادية، وتنظيم انماط الاستهلاك والإنتاج والتوزيع للموارد، وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة في الإسلام، وتحقيق التقدم للأفراد والمجتمع في إطار العرفان والشكر لله، وتحقيق أهداف السعي المستمر في عمارة الأرض وعبادة الله لتحقيق الغاية التي خلق الإنسان من أجلها، وتحقيق أهداف السعي والكسب الحلال والاستثمار الأمثل للموارد الإسلامية المتاحة، وتمكين أبناء الأمة الإسلامية من التواصل مع الأمم المتقدمة، وبناء منهج اقتصادي إسلامي يمكن من خلاله الاستثمار الأمثل للمعارف والموارد (البرعي ومرسي، 1990).

أسباب ضعف استغلال الموارد والمعارف في الفكر الإداري الإسلامي:

يرى البرعي ومرسي (1990) أن الفكر الإداري في الإسلام لم يطبق بشكل صحيح، وأن هناك ضعف في استغلال الموارد والمعارف في الفكر الإداري الإسلامي للأسباب التالية: اختلاف الأنظمة السياسية في الدول الإسلامية في الحكم والفكر والسياسة والاقتصاد والتعليم والاجتماع، وإهمال الدراسات العلمية بصفة عامة في العالم الإسلامي المعاصر وقيام مؤسساتها العلمية على أسس مستوردة لا تنبع من عقيدتها وتراثها، وانعدام التخطيط والتنسيق بين المؤسسات العلمية والتقنية في العالم الإسلامي المعاصر، وشغل المراكز القيادية في المؤسسات العلمية في دول العالم الإسلامي ممن هم أقل تأهلًا لحمل المسؤولية وذلك انطلاقًا من العصبيات العرقية والاقليمية، والتكتلات الحزبية، وغياب التطبيق الصحيح للإسلام كعقيدة وكمنهج للحياة.

ويرى عابدين (1990) أن علم اقتصاديات التعليم نشأ وازدهر في دراسات الدول ذات الثراء المتزايد وتطبيق طرق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية وفق معطيات هذا العلم وتوقعاته المستقبلية الفعالة من خلال أطره النظرية والتطبيقية التي تشير إلى دور الإنفاق على التعليم باعتباره عاملًا مهمًا من عوامل الثروة لدى الأمم وليست مجرد قناعة ذاتية ولابد من التطبيق المباشر للفرد للإسهام في ارتفاع مستوى تعليمه وقيمه المجتمعية التي تعود إلى انتاجه القومي العام الذي يسهم في قوة العمل وتكامل المعادلة في جدلية التنمية المركبة بين مختلف مواردها وغاياتها التي تمكن من تحقيق الإنسانية في أحسن صورة.

وقد لوحظ في الفكر الإداري الإسلامي فروقًا في جوانب السلوك والانتاج مما دفعت هذه الفروق إلى وجود آثار وعوائد اعتمد عليها الباحثون في مرحلة قياس آثار التعليم وضرورة دراسة عوائد التعليم كعلم من علوم التربية، ولهذا يشترك رأس المال البشري المتمثل في التعليم في العديد من الخصائص مع رأس المال المادي حيث يعد تمويل التعليم شاغلًا أساسيًا لأصحاب القرار لتتوافق الأهداف التعليمية مع الاحتياجات والموارد المتاحة إذ يتعين عليهم تحديد التمويل المطلوب مع الموارد المتاحة حيث يرتبط ذلك بمستوى التنمية الاقتصادية والمالية المتبعة ومدى اهمية الدور المعطى للتعليم في عمليات التنمية وبذلك يعد التعليم استثمارًا انتاجيًا له عائد اقتصادي طويل المدى كما يستحسن القيام بتحليل اقتصادي عند اتخاذ القرارات التعليمية لأن التعليم الجيد مفتاح نهضته شريطة أن يكون الاستثمار مصحوبًا بضوابط الكفاءة والكفاية والفاعلية والجودة النوعية (فليه، 2007).

ويرى البرعي، ومرسي (1990) أن للتعليم أربع وظائف تتداخل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفكر الإداري الإسلامي وهي: الإسهام في تكوين راس المال البشري وتنمية الموارد البشرية، والبحث عن المعارف الجديدة واكتشافها، وتطوير الاتجاهات الفكرية والاجتماعية، ونشر المعرفة وإشاعتها بين أكبر من المجتمع.

الأدلة النقلية للحث على الاستثمار الأمثل للمعارف والموارد من اجل تحقيق التنمية الشاملة:

في القرآن الكريم العديد من الأدلة التي تدعو إلى استغلال الموارد المتاحة للإنسان في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾ [سورة الملك، الآية: 15] وفيها دعوة للسعي واستثمار المعرفة بالموارد وحسن استهلاكها قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ [سورة البقرة، الآية: 267] وهي دعوة بالإنفاق والكسب الحلال، وقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [سورة الأنفال، الآية: 60] وفي هذه الآية استثمار للموارد المادية والمعنوية لتحقيق القوة وتتمثل في الأسلحة والمعدات والخيل والقوة المعنوية.

والمنهج القرآني واضح في دعوته للعقل والبحث عن العلم النافع وتحويله إلى موارد ذات قيمة في التنمية البشرية الشاملة فالإسلام ينشد الخير ونرى تلك المبادئ واضحة في كل من النماذج الآتية: التعليم العام والفني والجامعي التي تعتمد الأهداف الأساسية فيها على ترسيخ العقيدة الإسلامية الصحيحة في قلوب الناشئة، والتعليم المهني

المعتمد على الأسس الإسلامية، والتنمية الإدارية المستمدة من المنهج الإسلامي، ولهذا فتنمية الموارد البشرية في الإسلام تعني تحرير الإنسان مما يعوقه اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا وينفرد الإسلام في هذا المجال بنظرة واسعة ومدى ارحب لتمكينه من المشاركة الفعالة على المستوى العالمي فنجده يحرص على التنمية الشاملة للإنسان (البدنية والعقلية والروحية) ويضع الأسس الفعالة لسلامته ولذلك جاءت الضرورات الخمس في الإسلام تنص على حفظ العقل والمال والنفس (البرعي ومرسي، 1990).

التعليم ورأس المال البشري:

إن العنصر البشري لم يعد أحد عوامل الإنتاج فحسب؛ بل أصبح يحتسب كاستثمارات حاضرة ومستقبلية، لذلك أصبح هناك اهتمام متزايد برأس المال البشري والعمل على ابتكار وتطوير أفضل السبل والآليات لاستثمار طاقاته وتوظيف قدراته الذهنية والإبداعية في خلق وتنمية المزايا التنافسية في شكل خدمات وتقنيات حديثة ومتفوقة، وبما أن هناك أهمية للتعليم والتدريب لتنمية رأس المال البشري وفهم دور المؤسسات التعليمية والتدريبية ومدى أهمية الإشراف على هذين القطاعين، فإن رأس المال البشري كما أشير له سابقًا ثروة حقيقة ورئيسة للأمم المتقدمة.

ولتوضيح مفهوم رأس المال البشري يعتبر تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (2003)، أن رأس المال البشري هو النواة الصلبة نسبيًا لرأس المال المعرفي، ويُعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأس المال البشري بأنه كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها، أي من خلال العلم والخبرة، ومن الواضح أن رأس المال البشري يختلف عن رأس المال المادي من ناحية أساسية هي أنه غير مادي بطبيعته، ولذلك هناك عدد من التعريفات لرأس المال البشري كالتالي:

يُعرفه السبيعي (1421هـ) بأنه: ذلك الجزء المضاف إلى العمالة الخام.

ويعرفه (Theador & Schults) نقلًا عن المفرجي، وأحمد (2003) بأنه "مجموعة الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية".

ويعرفه الشافعي (2016) بأنه "الإنفاق على تطوير قدرات ومهارات ومواهب الإنسان على نحو يمكنه من زيادة إنتاجيته".

وتعرفه فاطمة عز الدين (2022، 245) بأنه "مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة والمهارات والخبرات وعناصر الأداء من جهة ثانية والاتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم من جهة ثالثة التي يحصل عليها الإنسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية، والتي تسهم في تحسين إنتاجيته وتزيد بالتالي من المنافع والفوائد الناجمة عن عمله".

كما يعرفه حسيني، وشوشان (2022، 109) بأنه "استخدام المدخرات لتكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها".

وبناءً على التعريفات السابقة يرى الباحث أن رأس المال البشري هو جميع أفراد المجتمع وما يمتلكونه من المهارات والقدرات المعرفية والتقنية والاستثمار فيه بالتعليم والتدريب لما له من أهمية في زيادة الإنتاج المعرفي والاقتصادي.

ومن خلال التعريفات السابقة تتبين أهمية رأس المال البشري، ففي الواقع أن نقص العناصر المكونة لرأس المال البشرى يفوق في أهميته وخطورته أي عجز آخر في الشروط اللازمة لتحقيق التنمية، بل أن وجود مستوى مناسب من رأس المال البشرى يعتبر شرطًا أساسيًا للانتفاع من الموارد الاقتصادية وزيادتها وتنويعها وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر إنتاجية، واعتبره مارتن (Martin,1940) أنه أثمن رأس مال في الوجود، غير أن الفكرة الجديدة التي أخذ الفكر الاقتصادي المعاصر يوليها الاهتمام الذي تستحقه والتي ليس لها وجود في المناقشات السابقة، وهي أن هذه المستويات العالية من المهارات البشرية ليست منتجة وحسب، بل هي إلى جانب ذلك تتكلف نفقات حقيقية بالنسبة للفرد والمجتمع.

أساليب تمويل التعليم:

يعتمد التقدم الاقتصادي في الدول على ربط مخرجات التعليم بسوق العمل، حيث لم يعد ينظر للعملية التعليمية على أنها مجرد خدمة، وإنما هي استثمار يحسن مستوى الحياة للأفراد ويحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع؛ وبهذا يُعد الاستثمار في التعليم استثمار في رأس المال البشري من جهة، وداعمًا للاقتصاد الوطني من جهة أخرى، ولهذا تحرص العديد من الدول على تمويل التعليم في ضوء الموازنة العامة للدولة في الانفاق الحكومي أو من مصادر بديلة للتمويل كالهبات والرسوم الطلابية والقروض والمنح (سعادة، 2021).

كما تختلف الدول النامية في أساليب التمويل عن الدول المتقدمة التي تواجه عجز في ميزانياتها وفي تحقيق متطلبات النفقات الزائدة في القضاء على الأمية وتحقيق العدالة الاجتماعية في تكافؤ الفرص التعليمية (مجدي، 2018).

وقد عرف السبيعي (2012، 384) مفهوم تمويل التعليم بأنه "مجموع الموارد المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها بالموارد المتاحة وإدارة هذه الأموال واستخدامها بكفاءة".

في حين يعرفه الحريري (2013، 103) بأنه "الوظيفة الإدارية التي تختص بعمليات التخطيط للميزانية الخاصة بالتعليم والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة بما يساهم في تحقيق أهداف هذه الأنشطة وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المنظومة التعليمية".

أما سعادة (2021، 30) تعرف تمويل التعليم بأنه "مجموعة من الموارد المالية المخصصة في المؤسسات التعليمية من الموازنة العامة للدولة أو من مصادر بديلة أخرى مثل الهبات والتبرعات والرسوم الطلابية والمعلومات المحلية والخارجية لدعم برامج التعليم وأنشطته لتحقيق أهداف التعليم خلال فترة زمنية محددة".

مما سبق يمكن القول بأن تمويل التعليم هو الإنفاق على التعليم سواء كان هذا الإنفاق حكومي أو خاص أو من مصادر متعددة أخرى تسهم في دعم برامج التعليم وأنشطته بما يحقق الأهداف التعليمية مع العمل على إدارة تلك الموارد واستخدامها بكفاءة.

مؤشرات تمويل التعليم:

بيّن المالكي (2013) أن الإنفاق على التعليم يشير إلى كل ما ينفق على التعليم من أموال سواء كانت جارية أو رأسمالية ويشمل الإنفاق على التعليم تكاليف التعليم، وتكاليف الفرصة البديلة، في حين أن ميزانية التعليم تشير

إلى ما يرصد للتعليم من أموال من الموازنة العامة السنوية للدولة، ومنها نسبة الإنفاق التعليمي إلى الناتج القومي الإجمالي، ونسبة الإنفاق التعليمي إلى الموازنة العامة للدولة، ونسبة الإنفاق التعليمي إلى نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على التعليم.

أساليب تمويل التعليم والبدائل المقترحة للإنفاق على التعليم وتمويله:

تشير معظم الدراسات في مجال اقتصاديات التعليم إلى أن أهم المشكلات والقضايا القائمة هي مشكلات الإنفاق والسعي لإيجاد تمويل للتعليم وإيجاد مصادر بديلة للإنفاق على التعليم، حيث أشارت نتائج دراسة شامي (2018) إلى أنه وبسبب تزايد نفقات التعليم حاولت الدول إيجاد مصادر أخرى بديلة للتمويل دون التضحية بالجودة، وهذا ما تؤيده دراسة رضوان (2019) حيث دعت إلى ترشيد النفقات وإشراك القطاع الخاص وأولياء الأمور في تمويل التعليم العام.

وفي هذا الصدد يرى اجري (2001) أنه لابد من ضرورة تنويع المصادر المالية للجامعات الحكومية السعودية من خلال البدء في إنشاء صندوق التنمية التعليمي مع تجديد وتحديث وظائف الجامعات السعودية بأن تصبح جامعات منتجة واستثمارية تهتم بالأبحاث العلمية والتطبيقية وتستثمر ما لديها من إمكانات وقدرات بشرية وتجعل منه ذا عائد ربحي.

وأضاف العقيل، والعيسى (2019) عدة مقترحات للإنفاق التعليمي تمثلت في زيادة دعم استقلال الجامعات ماليًا بالقدر الذي يسمح لها بالعمل على تنويع الدخل، والاستفادة من أي دخل تجنيه ضمن الأطر القانونية التي تضمن الشفافية، والمسائلة، ودعم الجامعات في الحصول على التمويل من القطاع الخاص، وغيره على أساس التكلفة الكاملة لتجنب مخاطر التمويل المشترك، ووضع قواعد منظمة للتعاون بين الجامعات والقطاع الخاص.

بينما يرى محروص، والسلمي (2019) أنه لأبد من وجود دعم سياسي وشعبي للتعليم العالي، ولابد من مساهمة الهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي على وجه الخصوص مع العمل على استبدال العلاقة التقليدية بين منظومة التعليم العالي والحكومة بعلاقة تقوم على أساس التعاون، وليس على سياسة الاعتماد على الغير، بحيث تشارك مؤسسات المجتمع المدني والأهلي في دعم الجهود الحكومية في هذا المجال.

في حين يرى الداود (2010) أنه يمكن لمدير المدرسة أن يساعد في خفض النفقات التعليمية من خلال عدة إجراءات مثل إيجاد آليات لحفظ الأجهزة والأدوات والوسائل التعليمية لأطول فترة ممكنة، والاهتمام بمرافق المدرسة من المختبرات وغرفة المصادر ومحاسبة المقصرين أو الذين يتعمدون إتلاف ممتلكات المدرسة بالتعويض عنها، وتفعيل دور المرشد التعليمي في مساعدة الطلبة على حل مشكلاتهم التعليمية والسلوكية بالتعاون مع الجهاز التعليمي في المدرسة والمجتمع المحلي وبالتعاون مع أولياء أمور الطلبة، وجعل بيئة المدرسة جاذبة للطلبة من خلال تلبية احتياجاتهم الاجتماعية والمعرفية والجسمية والنفسية والابتعاد عن العقاب البدني والنفسي الذي يتعرض له بعض الطلبة مما يساهم في تركهم المدرسة، وتفعيل التعاون بين المدرسة والأسرة في جل مشكلات الطلبة، وزيادة الاتصال والتواصل معهم، وتزويدهم بتقارير دورية عن أبنائهم مما يتح للأسرة متابعة تطور أبنائهم والوقوف على

المشاكل التي يواجهونها داخل المدرسة وخارجها والمساعدة في حلها، وتوفير تعليم يتناسب مع قدرات وإمكانات الطلبة ذي صعوبات التعلم.

وتختلف مصادر تمويل التعليم حسب الدولة وطبيعة الحكومة والنظام الاقتصادي القائم والنمط الاقتصادي السائد في الدولة، بالإضافة إلى حجم المنظمات والهيئات التي تتولى الإشراف على التعليم ومدى إسهامها في تمويله، كما أن المصدر التمويلي يختلف من مرحلة إلى أخرى داخل الدولة (عبدا لدائم، 1993).

ولهذا تتنوع تصنيفات أساليب التمويل والبدائل المقترحة حيث تصنف في ضوء إنفاق الدولة إلى مصادر حكومية ومصادر غير حكومية، وفي ضوء أساسية التمويل إلى مصادر أساسية ومصادر ثانوية في حين تصنف حسب ذاتية التمويل إلى تمويل حكومي وتمويل ذاتي ومساعدات دولية، كما تصنف حسب جهات التمويل إلى تمويل من الميزانية العامة للدولة والقطاع المحلي والأفراد والمساعدات الخارجية (سعادة، 2021) وفيما يلي تفصيل ذلك:

الإنفاق الحكومي:

تأتي أهمية الإنفاق العام كواحدة من أهم الأدوات للسياسة المالية الذي يعبر عن دور الدولة في مدى تدخلها في النواحي المختلفة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، كما يعد ضروريًا من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي وتجنب الأزمات للدولة، وتستخدمه الحكومات لرفع معدلات القدرة الاقتصادية (الحمامي وآخرون، 2021).

ونظرًا للتفاوت الكبير الذي تخصصه الدول من ميزانياتها للتعليم، ورغبة في تبصير الدول بما يجب أن تخصصه من موازناتها العامة فقد أوصت أن تكون نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من (14%) – (17%) من موازناتها العامة، و(4%-5٪) من الدخل القومي إلى الناتج القومي الإجمالي، ويلاحظ أن العديد من الدول العربية تأخذ بهذه التوصية وتزيد عليها أحيانًا (المالكي، 2013).

عرف عايب (2010، 101) الإنفاق الحكومي بأنه "مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بهدف إشباع حاجة عامة، كما تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها".

كما تُعرف الموازنة العامة للدولة بأنها "خطة مالية تخدم متخذ القرار وأغراضها رقابية للوصول إلى الهدف، أي أنها خطة تسهم في تشغيل الموارد البشرية المادية والاقتصادية وكل الموارد في المجتمع عبر تقديرات لنفقات تسهم في التشغيل، وتوقعات لإيرادات تحاول الموازنة بإيراداتها أن تغطي تلك النفقات التي أنفقتها الحكومة" (الجميل، 2021، 270)، ويُعرف الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي بأنه الدخل هو منفعة ناتجة من المال أو رأس العمل ويصنف إلى دخل مكتسب من نشاط أو عمل اقتصادي، أو دخل غير مكتسب والمتضمن الأموال التي يملكها الشخص (الخصاونة، 2014).

ولهذا تُعد الأموال الناتجة عن الضرائب التي تحصلها الحكومة المصدر الرئيس لتمويل التعليم في معظم دول العالم علمًا أن هناك تفاوتًا كبيرًا في الطريقة التي تستخدم لتمويل التعليم، ووفقًا لهذا المصدر فإن الدول والمجتمعات هي التي تتحمل نفقات التعليم، حيث يتم تمويل النشاطات التعليمية من الموازنة العامة للدولة ولا يتحمل الطلاب أو أسرهم أية مصروفات أو نفقات من نفقات التعليم مقابل الحصول على الخدمة التعليمية، كما هو الحال في المملكة

العربية السعودية، بل إن الدولة، علاوة على ذلك تمنح الطلاب والطالبات في التعليم الجامعي والتعليم الفني وغيرها مكافآت شهرية، وتقدم لهم خدمة الإسكان والنقل مجانًا؛ حيث تقتصر خدمتا النقل والإسكان حاليًا على الطالبات، أما الطلاب فيدفعون رسومًا رمزية مقابل السكن، وتقدم للطلاب الذين من خارج المدن أوامر مخفضة، كما أن الوجبات الغذائية تقدم لهم برسوم رمزية، ولا يتحمل الطلاب في هذا المجال سوى نفقات ثانوية (لمالكي، 2013).

الإنفاق الخاص:

يحظى الإنفاق الخاص الذي يعد أحد الموضوعات الاقتصادية المهمة بالاهتمام المتزايد على كافة الأنشطة الاقتصادية النظرية والعملية، حيث يعتبر أحد مكونات الناتج المحلي الاجمالي لأي دولة، وأحد مؤشرات الرفاهية في المجتمعات لكونه يرتبط بالنشاط الاقتصادي لجميع أفراد المجتمع (الدليمي، 2019)، ويُعرف مفهوم الإنفاق الخاص بأنه "الجزء المقتطع من الدخل الكلي والذي يتم إنفاقه من قبل الأفراد على السلع والخدمات التي تشبع رغباتهم بطريقة مباشرة" (حبيل، 2013، 217).

إن العلاقة بين القطاع الخاص والتعليم العام هي علاقة تبادلية مشتركة؛ فللقطاع الخاص دور بارز في التنمية المجتمعية حيث أن هدف المؤسسات التعليمية يكمن في جعل المجتمع بكامله مهتما بالتعليم العام وبتطوير وتنمية قدرات طلابه، لذلك تسعى المؤسسات التعليمية لعقد روابط وعلاقات عمل مع مؤسسات المجتمع المختلفة (عايب، 2010).

وتستخدم الدول الرسوم والضرائب كوسيلة للتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتمويل خزينة الدولة بالإيرادات اللازمة بما يغطي نفقاتها العامة، حيث تعد الضرائب والرسوم من إيرادات الدولة (الجحيشي، 2008).

فالضريبة تعد فريضة نقدية يدفعها الفرد بصورة جبرية ونهائية للدولة أو أحد هيئاتها العامة مساهمة منه في تحمل الأعباء والتكاليف العامة دون أن يعود إليه نفع خاص مقابل الدفع" (عساف، 2020، 127)، أما الرسوم هي مبلغ نقدي مقابل خدمة معينة تقوم بها الدولة أو أحد هيئاتها العامة ويدفع بشكل جبري مقابل نفع خاص يتم الحصول عليه (عساف، 2020، 130).

وهناك أيضًا ما يعرف بالقروض وهي من مصادر التمويل في مجال التعليم في الفترة التي تلت تغير النظرة إلى التعليم من مجرد كونه خدمة استهلاكية إلى كونه استثمارًا مثمرًا ومن الممكن الإفادة من هذا المصدر في بناء المباني المدرسية والتعليمية بدلًا من المباني المستأجرة، وإن مثل هذا المصدر يمثل وفرًا ماليًا كبيرًا مقارنة بالإيجارات التي تدفع مقابل المباني المستأجرة، كما أنه يحقق وفرًا غير مباشر من خلال إقامة مباني مناسبة للعملية التعليمية تتوافر فيها شروط زيادة إنتاجية النظام التعليمي، ومن ثم الحصول على نتائج اقتصادية مالية مناسبة (الأغواط، 2016).

ويتم الاستفادة من القروض كمصدر بديل للتمويل النفقات الرأسمالية، حيث توفر القروض مبلغًا نقديًا كبيرًا يفيد المؤسسات التعليمية في بناء المباني، والإيجارات التي تدفع للمباني المستأجرة، وعلى الرغم من تلك الفوائد إلا أن القروض تكلف أعباء مالية في فوائدها وفي تحميل المؤسسة عبئًا إضافي في ظل وجود الضرائب العامة والرسوم (المالكي، 2013).

والقروض هي الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود أو يكلفه فيه لفترة محددة ينفق عليها لكلا الطرفين ويقوم المقترض في نهايته بالوفاء بالتزامه وذلك لقاء عقد معين يحمل فيه المصـــرف المستفيد بالفوائد والعملات والمصاريف" (الساسي، 199، 111)، لذلك فالقرض يتضمن طرفين المقرض وهو المتعهد بالسيولة والمقترض المتعهد بالسداد، بالإضافة إلى وجود عقد الاقتراض بينهما توضح فيه الفوائد وآلية القرض ومصاريفه.

وهاك مورد آخر وهي الأوقاف والهبات التي من الطرق الأصيلة في التاريخ الإسلامي، والتي تدعم جميع أوجه البر المختلفة وتساعد في تكافل المجتمع ومؤسساته، وتُعرف بأنها "الأصل وإنفاق ناتجه في وجوه الخير وفق شروط الواقف عند تحقق مســـتحقيها وفي نفس الأوجه عند عدم تحقق مســـتحقيها مع مراعاة المحافظة على هذا الوقف"(العش، 2021، 90).

ويختلف الوقف عن الهبة في كون العين الموقوفة لا تورث بل تبقى في الجهة التي لا تنقطع، فإذا انقطعت صرفت في مصـــرف مماثل، إلا أن الهبة تنتقل لورثة الموهوب له، كما أن الوقف لا يشـــترط قبول الموقوف عليه في حين أن الهبة تشـترط قبول الموهوب له، إضـافة إلى أن الموقوف عليه يمتلك المنفعة من العين الموقوفة لا العين ذاتها فلا يجوز له بيعها أو التصـــرف فيها باختلاف الهبة التي يمكن للموهوب له بيع الهبة والتصـــرف فيها (الحجيلي، 2011)، وتتنوع الأوقاف حيث تشـمل إما وقف خيري تكون المنفعة فيه لجهة بر أو أكثر أو وقف أهلي جعلت المنفعة فيه لأفراد معينين ولذرياتهم سواء من الأقرباء أو غيرهم (العش، 2021).

الكراسي البحثية في الجامعات:

تعد الكراســي البحثية من الأنماط الحديثة في تمويل التعليم العالي الحكومي، ويتلخص مفهومها في تخصــيص كرســي لدعم الأبحاث العلمية في مجال محدد من التخصـــصـــات التي تقدمها الجامعة على أن يكون التمويل من مؤســـســـات القطاع الخاص ورجال الأعمال مقابل حصـــول الممول على شـــهادة وكتابة اسمه في مكان بارز في الجامعة، وتعد جامعة الملك سعود من الجامعات الرائدة في هذا المجال، حيث بلغ عدد الكراسي البحثية فيها عام (1433) (110) كراسي تغطي مختلف التخصصات تليها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بـــ (30) كرسيا، ثم جامعة الملك عبد العزيز بـــ (٢٩) كرسيًا، ثم جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بـــ (26) كرسيًا، أما الجامعات الأخرى فإن عدد كراســـي البحث فيها لا يتجاوز (2-6) كراســـي لكل جامعة، وقد بلغ إجمالي الكراســـي البحثية في الجامعات الســـعودية (238) كرســـيًا، ورغم أهمية هذه التجربة إلا أن هناك ازدواجيه بين الجامعات بشـأن تمويل كراسـي البحث العلمي التي تخدم الأهداف نفسـها، كما أنها تفتقر إلى المؤسـسـية، فقد لوحظ أن مخرجات التجربة السعودية لم تحقق ما حققته التجربة الكندية رغم أن التجربة السعودية سبقت التجربة الكندية في هذا الشأن.

ويرى الشـنيفي (2018) إن تنويع مصـادر تمويل التعليم العالي ضـرورة اجتماعية واقتصـادية لإيجاد مصـادر بديلة للتمويل بدلًا من الاعتماد الكلي على التمويل الحكومي بالمملكة، لذلك وجب على التعليم العالي أن

يسخر موارده في خدمة القطاع الحكومي والخاص، وتعمل في الوقت ذاته على تنمية موارده المالية مستخدمة في ذلك الموارد التي قننتها نظام مجلس التعليم العالي والجامعات الجديدة واللائحة المنظمة للشؤون المالية لذلك اتجهت المملكة العربية السعودية إلى ضرورة تنويع مصادر تمويلها.

ومن خلال ما سبق يتخلص الباحث بدائل الإنفاق التعليمي في البدائل الأساسية وتتضمن التمويل من الحكومة، والتمويل من الأفراد، والقروض، أما البدائل الثانوية فتتضمن المصادر الخاصة، والمصادر المحلية، والمصادر الخارجية، والسلف التعليمية أو الطلابية، وضريبة الخريجين أو الضريبة التشجيعية، والكراسي البحثية في الجامعات، والتخصيص.

ترشيد الإنفاق الحكومي:

عرف محمد (2009، 55) ترشيد الإنفاق الحكومي بأنه "تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الانفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير، ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة ".

وتشير صبرينة (2014) بأن ترشيد الانفاق الحكومي يتضمن الاكتفاء بما هو ضروري وملح كمالي أو تحسيني، ويشمل ترشيد الإنفاق جانبين هما: زيادة الإنفاق الحكومي مقابل زيادة الإنتاج، والقضاء على أوجه الهدر والإسراف والتبذير في الانفاق الحكومي.

وبين الأفندي (2018) أن هناك العديد من التقنيات لترشيد الإنفاق الحكومي ومنها توظيف التقنيات الرقمية في التعليم، وخفض تكلفة التعليم، وتجويد العملية التعليمية باستخدام الجودة الشاملة وأدواتها، ووضع أنظمة الرقابة المالية، يتضح مما سبق بأن سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي تسعى الجودة المخرجات واستيعاب المتغيرات الاقتصادية والسياسية المختلفة بالإضافة إلى التوفير المالي في ميزانية الدولة.

عرف محمود (2019، 141) التمويل الذاتي بأنه "الفائض النقدي الصافي المتاح للمؤسسة بعد توزيع أرباحها، ويعني به الجزء المتاح للقدرة على التمويل الذاتي، حيث أنه يدل على قدرة المؤسسة لتمويل نشاطها واحتياجاتها دون الرجوع للغير".

لذلك فالتمويل الذاتي يساهم في جودة المؤسسات التعليمية من خلال تبني المؤسسة التعليمية في خطتها مخرجات ومنجزات أنشطة وبرامج نوعية تعمل على تميز المؤسسة بين مثيلاتها واستقطابها لرواد الأعمال والباحثين والشركات المتعدة، وعليه فإن ترشيد الإنفاق يعتبر سياسة مالية ضرورية في كافة مناحي حياتنا الاقتصادية والاجتماعية وعلى المستويات الفردية والجماعية، وتبدو أهميته أكثر في المؤسسات الاقتصادية الهادفة للربح باعتبارها تنظيما تتاح له موارد البشرية والمالية (صبرينة، 2014) وتبرز أهمية ترشيد الإنفاق في مجال التعليم كالتالي:

- **الأهمية الاقتصادية:** حيث تهدف دراسات ترشيد الإنفاق على التعليم على الحفاظ على المال العام والنفقات التعليمية، وصيانتها من الهدر؛ وتعد الأهمية الاقتصادية من أقدم جوانب دراسات ترشيد الإنفاق (عبد الجليل، 2019).
- **الأهمية السياسية:** إذ تتم دراسات ترشيد الإنفاق بتوزيع الموارد العامة للدولة ونصيب التعليم منها، وإسهام مصادر الإنفاق المختلفة بين التمويل الحكومي أو من المنح في تمويل الأنشطة التعليمية المختلفة (عايب، 2010).

- **الأهمية الاجتماعية:** حيث تهتم دراسات ترشيد الإنفاق على التعليم بتطور الإنفاق على التعليم ومدى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد في الإنفاق على التعليم وتدريس الفروق في الإنفاق على التعليم بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة ونصيب الطالب من الإنفاق على التعليم، وعلاقة ذلك بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للطلاب (عبد الجليل، 2019).
- **الأهمية التربوية:** ترجع أهمية بحوث ترشيد الإنفاق على التعليم إلى أنها جزء مهم في نظام المعلومات التربوية، حيث تقدم المعلومات محاسبية وتربوية تفيد في صناعة القرار التعليمي، وتتعدد اهتمامات بحوث ترشيد الإنفاق على التعليم بين الأغراض التخطيطية والأغراض المحاسبية (شامي، 2018).

لذلك يزداد معدل الإنفاق كلما زاد الدخل القومي للبلد بينما يؤثر سلبًا في ارتفاع مستوى المعيشة فيؤدى إلى تذبذب نسب الإنفاق ما بين الزيادة والنقصان والتي لا دخل للمؤسسة التعليمية فيها مما يؤدى إلى اختلاف مخرجات التعليم من سنة إلى أخرى حسبما يقتضي الوضع.

ورغم أهمية كل ما سبق ومدى الفائدة والعائد إلا أن هناك العديد من معوقات ترشيد الإنفاق على التعليم وتتمثل بـ: عدم وجود آلية إدارية واضحة لتنظيم جهود المشاركة المحلية في عملية التمويل، بالإضافة إلى إن فلسفة التعليم في الوطن العربي التي تقوم على المركزية جعلت الناس يعتمدون على الحكومة في كل شيء يتعلق بالتعليم، وبخاصة في مجال التمويل، وقد ترتب على هذا الأمر ظهور السلبية والاتكالية، ولذا فإن إشكالية الهدر في الإنفاق التعليمي هي من الإشكاليات التي تهدد النظام التعليمي ككل، وتهدد قضية المشاركة المحلية في تمويل التعليم على وجه الخصوص لاعتقاد الناس بعدم جدوى المشاركة المحلية نتيجة ما يرونه من جوانب هدر في الإنفاق التعليمي (الحمامي وآخرون، 2021).

الكلفة والعائد التعليمي:

تُعرف الكلفة بأنها: "كافة النفقات التي تنفق في استمرار أداء رسالتها، ويقوم نظام التكاليف في التعليم على تبويب عناصر التكاليف التي تنفق إلى عناصر معينة تسهل استخراجها" (عبد المنعم، 2015، 36)، وتُعرّف بأنها "مجموع النفقات المالية الحالية أو المتوقع إنفاقها لإنتاج مخرجات معينة من القوي البشرية المجهزة بالمعارف والمهارات والاتجاهات الأساسية التي تمكنهم من التكيف مع الحياة والانخراط في أحد أنشطة المجتمع" (إبراهيم، 2001، 36).

وقد أشار الدليمي (2019) بتكاليف التعليم بالنسبة للفرد هي التكاليف التي يتحملها الطالب أو أسرته أو الاثنين معًا نتيجة لالتحاقه بالمؤسسات التعليمية ويقسم إلى: التكاليف المباشرة وهي تشمل جميع مصاريف الطالب على التعليم، والتكاليف غير المباشرة: تتمثل في الدخل الذي كان يمكن أن يكتسبه الفرد لو أنه اختار العمل كبديل للتعليم.

وبالنسبة للمجتمع هي تكلفة الموارد الكلية التي تحملها الاقتصاد من أجل التعليم، وهو يتضمن قيمة وقت المعلمين، والكتب، والأدوات، وكل السلع والخدمات الأخرى، وقيمة استخدام المباني والمعدات الرأسمالية، وأخيرًا قيمة وقت الطلاب مقاسًا بدلالة الاستخدامات البديلة.

وتتمثل أهمية دراسة التكلفة في التعليم في إيجاد نوع من التناسق بين الميزانية المخصصة للتعليم وغيرها من الميزانيات المخصصة لقطاعات الإنتاج والخدمات الأخرى، وتوزيع الموارد المتاحة للتعليم توزيعًا عادلًا بين مراحل التعليم ونظمه، وفي ضوء معايير محددة، والتأكد من أن الأجهزة التعليمية تجيد استغلال الموارد التي تخصص لها في الأوقات المحددة، وتساعد في البحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم العالي والجامعي، كما تعد أداة عملية لصناعة القرار واتخاذه في إطار عملي يتم تقريره من البداية، وتفيد في تتبع وتقويم تكاليف التعليم في الماضي والحاضر، وبما يمكن من تقدير النفقات المستقبلية للتعليم، وسبل الوفاء بها (الدليمي، 2019).

ولا ننسى أنه إذا تم الاهتمام بتمويل التعليم وتجويده سواء في المدارس أو المعاهد أو الجامعات سيكون حتما له عائد ومردود ايجابي؛ فالعائد هو الزيادة النسبية في دخل الفرد، والمتأتي من سوق تنافسي للعمل، ونتيجة زيادة سنوات الدراسة بسنة واحدة" (صبرينة، 2014، 7)، وإن تحقيق العائد فيما يحصل عليه الفرد من أجر إنما هو ترجمة عملية لاعتبار الفرد غاية التنمية بينما تحقيق عائد اجتماعي ممثلًا أساسًا في النمو الاقتصادي هو ترجمة أخرى لاعتبار الفرد وسيلة، وقد أشار (الحمامي، وآخرون، 2021) بأن هناك العديد من العوائد النقدية كالعائد الخاص من التعليم، فكل سنة دراسية إضافية يقابلها زيادة في الأجر، وهذه النتيجة تعبر عن جوهر الاستثمار في الرأسمال البشري تتضمن مقارنة ما بين تعليم أقل والأجر في الحاضر مقابل تعليم أكثر والأجر في المستقبل، وهناك العائد الاجتماعي من التعليم يتمثل بوجود علاقة مباشرة ما بين نسبة السكان الحاصلين على مستوى تعليمي معين والنمو الاقتصادي.

الهدر التربوي وسبل علاجه:

لقد أصبح التعليم من العوامل المهمة والمساعدة على تحقيق تنمية الأمم، وبتغير النظرة إلى التعليم تزايد الإنفاق عليه لتحقيق النماء الشامل، وأيضًا لإشباع الحاجات الاجتماعية المتزايدة عليه، وبتزايد هذه الأموال وصرفها في الإنفاق على التعلم ظهرت الحاجة إلى دراسة مدخلات ومخرجات التعليم، ومعرفة حجم وأسباب الهدر التربوي والذي يعتبر من أهم صوره التسرب المدرسي، والتي تُعد حجر عثرة أمام عجلة التقدم.

ويعرف أبو الوفا، وعبد العظيم (2000) الهدر التربوي يتمثل في الخسارة الناتجة عن زيادة نفقات التعليم في نفس الوقت الذي تكون فيه مخرجات هذا التعليم لا تتناسب مع هذه الزيادة، أو الخسارة الناتجة عن استهلاك أجهزة ومعدات التعليم التي لا يحسن استخدامها"، أو هو الخسارة الناجمة في عمليات التعليم من خلال أعداد الطلبة الذين رسبوا أو تسربوا وما ترتب على هذا من خسارة في الإنفاق على التعليم وفي الجهد المبذول فيه (الرشدان، 2001)، وهو يتخذ أشكال عدة مها:

الرسوب وتحتل مشكلة الرسوب مكانة بارزة بين اهتمامات المسئولين في مختلف دول العالم، كما تحظى باهتمام فئات وقطاعات اجتماعية واقتصادية عدة تتأثر بالنتائج الناجمة عنها، حيث يظل الرسوب وما يتبعه من إعادة الراسبين لصفوفهم وجهًا رئيسًا من وجوه الهدر التعليمي يقف وراء تبديد وضياع قسط ملحوظ من استثمار الموارد البشرية والمادية في قطاع التعليم، كما يؤدى إلى الإخلال بالتوازن الذي ينبغي أن يقوم بين مدخلات التعليم ومخرجاته، فضلًا عن أثاره السيئة على كل من الطالب وأسرته ومجتمعه (الجدوع، 1420).

وهناك التسرب وهو يعد من أخطر الآفات التي تواجه العملية التعليمية ومستقبل الأجيال في المجتمعات؛ لكونها إهدار تربوي لا يقتصر أثره على الطالب فحسب، بل يتعدى ذلك إلى جميع نواحي المجتمع؛ فهو يزيد من معدلات الأمية والجهل والبطالة وتضعف البنية الاقتصادية والإنتاجية للفرد والمجتمع، وتزيد الاتكالية والاعتماد على الغير، كما تفرز للمجتمع ظواهر خطيرة كعمالة الأطفال واستغلالهم وظاهرة الزواج المبكر وغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم المشكلات الاجتماعية.

هناك مجموعة من الأسباب المتداخلة والمتشابكة التي تؤدي إلى التسرب ويمكن حصر بعض منها فيما يأتي:

المستويات المعيشية المتدنية لدى أسر التلاميذ مما يدفع البعض منهم إلى ترك المدرسة بحثًا عن أعمال بأجور منخفضة لإعالة أسرهم، وضعف قدرة المؤسسات التعليمية على الاستيعاب الكامل لمن هم في سن الإلزام، وقلة إلمام المعلمين بالأساليب التربوية وتباين مؤهلاتهم، وبطء تطوير المناهج وتحديثها، واعتماد طرق التدريس في معظمها على الإلقاء والترديد وافتقارها إلى عنصر التشويق وقلة استخدام الوسائل التعليمية، وضعف العلاقة بين المدرسة والمنزل، واستخدام أسلوب العقاب البدني والمعنوي أحيانًا بسبب تصرف سيء يرتكبه أحد التلاميذ، وتدني مستوى الخدمات المقدمة للتلميذ وافتقار المبنى المدرسي للشروط الصحية، وضيق فرص العمل أمام حملة المؤهلات العليا والمتوسطة وارتفاع نسبة البطالة، ومن ثم اشتغال بعضهم بالحرف المختلفة خاصة بعد تخلي الحكومة عن سياسة توظيف الخريجين، مما جعل بعض أولياء الأمور يفقدون الثقة في التعليم كوسيلة لتحقيق الأمان الوظيفي واختصار هذا المشوار بإلحاق أبنائهم بعمل ما في سن مبكر (الربيعي، 2006).

ويذكر مبارك وآخرون (2000) أسباب متعددة للهدر التربوي تتمثل: بالازدحام في الفصول، والنقص في الأثاث ومواد التنظيف، إضافة إلى البنية التحتية للمدارس التي تنقصها الكثير، حيث يتراوح معدل عدد الطلاب للمعلم الواحد بين (30-40) بينما يوجد اكتظاظ أعلى في بعض المدارس، وكذلك المعاناة من الضعف الأكاديمي دفع أعداد من الطلبة للتسرب، وترك التعليم نظرًا لرسوبهم المستمر أو لضعف أدائهم الأكاديمي، ويضاف إلى ذلك بأن هناك أسباب اقتصادية مثل عجز الأسرة عن تحمل نفقات التعليم وتجهيز الطالب بما يلزم، وكذلك الزواج المبكر، حيث أن بعض العوائل تقوم بتزويج بناتهم وأبنائهم في سن مبكر، ويضاف لذلك تفكك الأسرة ومعظم حالات التسرب لها علاقة بالمشكلات العائلية وبالتالي ترك التعليم، كل هذه الأسباب مجتمعة قد تتنبأ بانخفاض شعور انتماء الطالب للمدرسة، وتعد من المتغيرات التي تزيد من احتمالية التسرب.

الإجراءات الوقائية للحد من ظاهرة الهدر التربوي:

على الرغم من التأثر السلبي لترك الطالب للمدرسة فإن على الطالب وعلى أسرته والمجتمع بشكل عام مسؤولية كبيرة في هذا الشأن، فتكرار حالات الهدر التربوي وبروزها ظاهرة واضحة في مدرسة ما يسبب خللًا في نظام المدرسة وتدهور مستوى طلابها، خاصة في ظل عجز المدرسة عن مواجهة مثل هذه المشكلات، ومن هنا فعلى المدرسة أن تكون قادرة على اتخاذ الإجراءات الإدارية والتربوية المناسبة لحل هذه المشكلة، ومن أهم ما يمكن أن تقوم به هو دراسة المشكلات الطلابية والتعرف على أسبابها مع مراعاة عدم التركيز على أعراض المشكلات

وظواهرها وإغفال جوهرها، واعتبار كل مشكلة حالة لوحدها متفردة بذاتها، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق مزيد من التوافق النفسي والتربوي للطلبة عن طريق تهيئة الفرص للاستفادة من التعليم بأكبر قدر ممكن، والكشف عن قدرات وميول واستعدادات الطلبة وتوجيهها بشكل جيد، وإثارة الدافعية لدى الطالبات نحو التعليم بشتى الوسائل، وتعزيز الجوانب الإيجابية في شخصية الطالب والتعامل بحكمة مع الجوانب السلبية، وخلق المزيد من عوامل الضبط داخل المدرسة عن طريق وضع نظام مناسب يدفع الطلبة إلى مستوى معين من ضبط النفس فيساعد على تلافي المشكلات المدرسية (الربيعي، 2006).

ومهما يكن من أمر فإنه لا يمكن أن تنجح المدرسة في تنفيذ إجراءاتها ووسائلها التربوية والإدارية لعلاج مشكلة الهدر التربوي إذا لم تبد الأسرة تعاونًا ملحوظًا في تنفيذ تلك الإجراءات ومتابعتها، وبالنسبة للمقترحات بشأن المناهج المدرسية فينبغي الاهتمام بالكيف وتخفيف الكم، وتبسيط المناهج الدراسية ومناسبتها لقدرات وميول الطلاب، كما يجب أن تتضمن المناهج الدراسية بعض الأنشطة التعليمية، وربطها بالبيئة المحلية، وينبغي مراجعتها بشكل دوري (فليه، 2003).

ويستحسن التخفيف من قلق الامتحانات باستخدام الاختبارات الدورية، وتوثيق العلاقة بين المعلمين والطلاب من ناحية وبين الطلاب وزملائهم من ناحية ثانية، والامتناع عن استخدام العقاب اللفظي، كما يستحسن تزويد مدرسة بمرض لتقديم الإسعافات الأولية، ونشر التوعية الصحية داخل المدارس وعمل بطاقات صحية، والإشراف الصحي على المقصف المدرسي (الربيعي، 2006).

إن زيادة الوعي بأهمية التعليم وتوفر فرص العمل الجيدة قد تؤدي إلى زيادة الطلب على التعليم بالإضافة إلى ذلك قد يؤثر توافر المدارس والجامعات والبرامج التعليمية على العرض المتاح، ويمكن استخدام موضوع العرض والطلب على التعليم لفهم التحديات والفرص في قطاع التعليم وتحسين التخطيط والتوجيه السياسي لتلبية احتياجات المجتمع والفرد في مجال التعليم (النجار، 2020).

ووفقًا للصالحي (2019) إذ يقول أن الخدمات التعليمية التي يقدمها المدرسون والمؤسسات التعليمية في فترة زمنية محددة، بينما يشير مفهوم الطلب إلى الكمية من الخدمات التعليمية التي يسعى إليها الطلاب أو أولياء أمورهم في نفس الفترة الزمنية، والطلب هو الرغبة والحاجة إلى الحصول على التعليم ويتأثر الطلب بعوامل عدة مثل نمو السكان، ومستوى التنمية الاقتصادية، والوعي التعليمي، ومتطلبات سوق العمل، والتطور التكنولوجي، يمكن أن يزداد الطلب على التعليم نتيجة زيادة الوعي بأهمية التعليم وتأثيره على التنمية الشخصية والمهنية (البوك، 2018).

ويتأثر العرض والطلب على التعليم بعدة عوامل، منها: زيادة عدد السكان يمكن أن تزيد من الطلب على التعليم، حيث يحتاج المزيد من الأفراد إلى فرص التعليم، والتوسع الاقتصادي: وتتطلب الاقتصادات المتنامية قوى عاملة مؤهلة، مما يزيد من الطلب على التعليم والتدريب المهني، والتطور التكنولوجي فمع تطور التكنولوجيا، قد يكون هناك حاجة لمهارات جديدة ومتخصصة، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على برامج التعليم المتقدم، واحتياجات سوق العمل، والعوامل الاجتماعية والثقافية يتأثر الطلب على التعليم بالعوامل الاجتماعية والثقافية، مثل توجهات الأفراد وقيم المجتمع تجاه التعليم (العواودة، 2016).

ولتحقيق التوافق بين العرض والطلب على التعليم، يمكن اتخاذ عدة إجراءات مثل تطوير برامج تعليمية متنوعة تلبي احتياجات المجتمع وسوق العمل، وتعزيز التوجيه المهني وتوفير فرص التعليم العملي، يجب تحسين البنية التحتية التعليمية وزيادة الاستثمار في التعليم لتلبية الطلب المتزايد، كما يهم التوعية بأهمية التعليم وتشجيع الأفراد على الاستفادة من فرص التعليم المتاحة لديهم.

وفي مقابل ذلك هناك العديد من السياسات التعليمية تؤثر في العرض والطلب على التعليم منها: سياسات الوصول والتكافؤ حيث يمكن أن تشمل هذه السياسات توفير التعليم المجاني أو بتكاليف منخفضة، وتوفير النقل المدرسي، وتوفير الدعم الإضافي للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة أو الطلاب من ذوي الدخل المنخفض، وسياسات الجودة والتحسين حيث تشمل هذه السياسات تطوير المناهج والموارد التعليمية، وتدريب وتطوير المعلمين، وتقييم الأداء المدرسي وتعزيز التقييم الخارجي، وسياسات التوجيه الوظيفي والمهني حيث تتضمن هذه السياسات برامج التوجيه المهني، وتوفير المعلومات حول فرص العمل والتعليم المتاحة، وتقديم فرص التدريب والتعليم المهني، بالإضافة إلى سياسات العرض حيث تتضمن هذه السياسات تنظيم عدد الطلاب المقبولين في المدارس والجامعات، وتوجيه الاهتمام إلى تخصصات معينة في ضوء احتياجات سوق العمل، وتشجيع التعليم الفني والمهني، وأخيرًا سياسات التعليم العالي والتي تتضمن توفير المنح الدراسية والقروض التعليمية، وتخفيض التكاليف الدراسية، وتعزيز البحث العلمي والابتكار في المؤسسات الجامعية (الشافعي، 2016).

وقد يواجه قطاع التعليم عدة تحديات في ظل مفهوم العرض والطلب منها: نقص العرض: قد يحدث نقص في العرض التعليمي، حيث لا يتم توفير عدد كافٍ من المدارس والجامعات والمعلمين لتلبية الطلب المتزايد، هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة التنافس على الأماكن المتاحة وربما زيادة في التكاليف، ومن التحديات عدم توافق العرض والطلب مما يسبب تخريج طلاب بمهارات لا تناسب مع احتياجات سوق العمل الحالية، ومنها التوجيه السياسي والتخطيط القائم على العرض والطلب، ومن التحديات الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى عدم المساواة في فرص التعليم وتعميق الفجوات التعليمية، ومن التحديات التطور التكنولوجي لذا يجب أن يكون للمؤسسات التعليمية القدرة على التكيف مع التكنولوجيا المتقدمة وتوفير البنية التحتية المناسبة لتلبية احتياجات (المشاط، 2017).

نتائج الدراسة:

1- هناك اختلاف في تعريف اقتصاديات التعليم نتيجة لاختلاف وجهات النظر والتخصصات وحداثة هذا العلم.

2- التعليم عملية استثمارية شأنها شأن صور الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وله عائد اقتصادي فضلًا عن العوائد الاجتماعية مما يقتضي إخضاع التعليم لنظريات وأساليب التحليل القياسي الاقتصادي لتحسين أدائه ورفع كفاءته الداخلية والخارجية.

3- التكلفة في التعليم هي كافة النفقات التي تنفق في استمرار أداء رسالتها.

4- توجد العديد من الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها لتحسين الإنفاق التعليمي، والتي تتراوح بين تطوير الموارد البشرية وتكنولوجيا التعليم إلى تحسين بنية التعليم والمناهج الدراسية.

5- يمُكن أن توجد تداخلات وتشابك بين النظريات المختلفة في تفسير العرض والطلب على التعليم.

6- يمكن أن تؤثر القيم الاجتماعية والثقافية على توجهات الأفراد نحو التعليم والطلب عليه.

7- يمكن أن يكون للسياسات والتدخلات التعليمية تأثير في تفسير العرض والطلب على التعليم. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤثر سياسات التعليم الحكومية في زيادة العرض من خلال توفير فرص التعليم المجانية أو تخفيض التكاليف التعليمية، وبالتالي قد تؤدي إلى زيادة الطلب على التعليم.

المراجع:

إبراهيم، حنين محمد. (2001). *أثر البيئة المدرسية على الاتجاهات لدى تلاميذ التعليم الأساسي*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

أبو العز، نهلة أحمد. (2014). العلاقة بين رأس المال البشرى والنمو الاقتصادي: نيجيريا نموذجًا، قسم السياسة والاقتصاد. *معهد البحوث والدراسات الأفريقية*، جامعة القاهرة، مصر.

أبو الوفا، جمال، وعبد العظيم، سلامة. (2000). *اتجاها ت حديثة في الإدارة المدرسية*. إدارة المعرفة الحديثة، القاهرة.

أبو تراب، تغريد قاسم محمد. (2021). اقتصاديات التعليم وأثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي. *مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا*، 17(26)، 65-82.

أخضر، فايزة بنت محمد حسن. (2006). *اقتصاديات التعليم ومستقبل التربية في المملكة، اللقاء السنوي الحادي عشر*. الرياض، كلية التربية. جامعة الملك سعود.

الأغواط، لوراتي. (2016). القروض البنكية وإجراءات منحها. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، 2(31)، 199-213.

الأفندي، محمد. (2018). *النظرية الاقتصادية الكلية والسياسية الاقتصادية* (ج2)، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.

باجري، وداد. (2001). *مصادر إضافية مقترحة لتمويل الجامعات الحكومية السعودية*. [رسالة دكتوراه غير منشورة]، كلية التربية، جامعة أم القرى.

البحيري، خلف. (2014). *اقتصاديات التعليم المنهل*. للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

البحيري، السيد. (2004). *تمويل التعليم الجامعي في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة*. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر.

البرعي، محمد عبد الله. مرسي، محمود عبد الحميد. (1990). *الإدارة في الإسلام*. البنك الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.

بشاري سلمى. (2020). *مقياس مدخل إلى علم الاقتصاد*. جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.

بوطيبة، فيصل. (2012). العائد من الاستثمار في التعليم. جامعة سعيدة، *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، 2(7)، 63-90.

البوك، علي. (2018). *اقتصاديات التعليم وتمويله النظرية والتطبيقات*. دار النهضة العربية: بيروت، لبنان.

الجحيشي، عبد الباسط. (2008). *الإعفاءات من ضريبة الدخل دراسة مقارنة*. دار الحمد للنشر: المنصورة، القاهرة.

الجدوع، فهد بن عبد الله. (1420). *ظاهرة الرسوب في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

الجميل، سرمد. (2021). *الموازنة العامة للدولة مدخل معاصر*. شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

حبيل، محمد. (2013). العلاقة السببية بين الإنفاق العام والإنفاق الخاص والتضخم في الأردن. *المجلة الجامعة*، 2(15)، 215-232.

الحجيلي، عبد الله. (2011). *الأوقاف النبوية وأوقاف الخلفاء الراشدين*. دار الكتب العلمية: الرياض، المملكة العربية السعودية.

الحريري، رافدة. (2013). *اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة*. دار المناهج للنشر: عمان، الأردن.

الحمامي، هاني؛ الخربوطلي، ماجد عبدالعال مدحت. (2021). أثر الإنفاق العام على قطاعي التعليم والصحة في تحقيق أهداف استدامة التنمية المستدامة دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية. *مجلة العلوم البيئية*، 50(5)، 327-25.

الحولي، علياء عبد الله. (2017). *محاضرة العائد الاقتصادي من التعليم*. الجامعة الإسلامية، غزة.

الحاج، أحمد علي. (2001). *اقتصاد المعرفة ومعوقات تكوينه في اليمن*. دراسات يمنية، جامعة صنعاء، 1-38.

الخصاونة، محمد. (2014). *المالية العامة النظرية والتطبيق*. دار المناهج للنشر: عمان، الأردن.

الخليوي، أبرار، والعريفي، أحلام، والسالم، جنان، والتويجري، فاطمة. (2021). بدائل مقترحة لتمويل التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. *المجلة التربوية*، 1(8)، 84- 124. كلية التربية، جامعة سوهاج.

الداود، إبراهيم. (2010). مشكلة الفاقد التعليمي: أسبابها وطرق معالجتها. *مجلة التدريب والتقنية*، (3)، 34-61.

الداود، رداد فرحان عبدالله. (2017). اقتصاديات التعليم في المملكة العربية السعودية الواقع، المشكلات حلول مقترحة. *المجلة العلمية كلية التربية جامعة أسيوط*، 33(10)، 445-471.

الدليمي، أحمد. (2019). *العلاقة السببية بين الإنفاق العام والإنفاق الخاص والتضخم في الأردن*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة آل البيت، الأردن.

الربيعي، ماجد زيدان. (2006). *ظاهرة التسرب من التعليم الابتدائي الأسباب والآثار والمعالجات*. بحث صادر بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف).

الرشدان، عبد الله. (2001). *في اقتصاديات التعليم*. ط3، (ج4)، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

رضوان، ماهر. (2019). *إصلاح نظام التعليم الإلزامي في فنلندا وسنغافورة وكيفية الإفادة منه في مصر*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ.

زمان حسام. (2013). الكوبونات التعليمية كبديل تمويلي لمؤسسات التعليم العالي دراسة مقارنة لتطبيقاته في المستوى المحلي. *المجلة الدولية التربوية المتخصصة*، 3(1).

الساسي، حسن. (1998). إدارة الأموال وخدمات المصاريف. دار الوسام للنشر والتوزيع: تونس.

السبيعي، خالد بن صالح المرزم. (2019). أثر دراسة اقتصاديات المدرسة على اتجاهات طلبة الدراسات العليا نحو علم اقتصاديات التعليم ومتطلبات تنمية مهاراتهم. *مجلة العلوم التربوية*، 31(1)، 73-99.

السبيعي، نورة خليفة تركي. (1415). تمويل التعليم الجامعي والعالي صيغة التقليدية والبديلة، دراسة نقدية تحليلية مع إشارات مقارنة. *حولية كلية التربية، جامعة قطر*، (11)، 45-92.

سعادة، جودت. (2021). واقع تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان وتحدياته. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، 1(35)، 23-46.

سلامة، ياسر خالد. (2010). *اقتصاديات التعليم*. مركز الكتاب الأكاديمي: عمان، الأردن.

سنيور، أمينة. (2023). واقع أودية التقنية كسياسة لتمويل الجامعات السعودية ومقترحات تفعيلها في ضوء تجربة وادي السليكون الأمريكية. *المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث*، 7(19)، 195-173.

الشافعي، عبد الحميد. (2016). اقتصاديات التعليم النظريات والتطبيقات، دار الفكر العربي: عمان، الأردن.

حسيني، عمر، وشوشان، زهرة. (2022). *المؤتمر الدولي الافتراضي السابع دور مؤسسات التعليم العالي في بناء رأس مال بشري وفقًا لمتطلبات القرن الحادي والعشرين(ج2)*. [الرأس المال البشري كعنصر أساسي للتنمية البشرية، دراسة لواقع الاهتمام برعاية الرأس المال البشري العربي تربويًا ودوره الفعلي في التنمية الاقتصادية]، الجامعة الإسلامية بلبنان، المركز الديمقراطي العربي (برلين، ألمانيا)، 107-117.

عز الدين، فاطمة. (2022). *المؤتمر الدولي الافتراضي السابع دور مؤسسات التعليم العالي في بناء رأس مال بشري وفقًا لمتطلبات القرن الحادي والعشرين(ج2)*. [التنمية الابتكارية ورأس المال البشري كمحددات لاقتصاد المعرفة]، الجامعة الإسلامية بلبنان، المركز الديمقراطي العربي (برلين، ألمانيا)، 238-266.

شامي، شريفة. (2018). واقع ومستقبل الإنفاق وتمويل التعليم في المملكة العربية السعودية. *مجلة الخدمة الاجتماعية*، (59)، 40-62.

الشريفات، عبد الله محمود عودة. (2002). *اقتصاديات التعليم من منظور الاقتصاد الإسلامي*. [رسالة ماجستير منشورة]، جامعة اليرموك، الأردن.

الشنيفي، علي. (2018). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، 10(2)، 70-90.

الصالحي، ناصر. (2019). *تمويل التعليم في الدول العربية التحديات والسياسات العامة*. مكتبة الرشد: الرياض، المملكة العربية السعودية.

صبرينة، كردودي. (2014). *ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي*. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

عابدين، محمود عباس. (2004). *علم اقتصاديات التعليم الحديث*. ط2، الدار المصرية اللبنانية: القاهرة، مصر.

العاني، خالد عبدالوهاب. (1969). رأس المال البشـــري وتطوير القطاع الحكومي. الإدارة العامة، *معهد الإدارة العامة الدراسات والبحوث التربوية*، 1(1)، 31-227.

عايب، وليد عبدالحميد. (2010). *الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي*. مكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع: بيروت، لبنان.

عبد المنعم، عبير. (2015). *دور الإدارات التعليمية في تطوير بيئة المدرسة وتنمية السلوك البيئي لدى التلاميذ مرحلة التعليم الأساسي*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس.

عبدالجليل، دسوقي. (2019). تمويل التعليم العالي في مصر والإنفاق عليه: بدائل مقترحة لاستراتيجيات كفاءة وسياسات التمويل. المؤتمر العلمي السنوي السادس والعشرون: تطوير التعليم العالي بالوطن العربي في عصر التكنولوجيا الفائقة والتنافسية، *الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية*، (26)، 70-84.

عبد الدايم، عبدالله. (1993). اقتصاديات التربية. جامعة دمشق، كلية التربية.

العتيبي، فهد بن عباس. (1425). *إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية*. [أطروحة دكتوراه غير منشورة]، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض.

عساف، نزار. (2020). *مفاهيم ومصطلحات اقتصادية*. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

العقيل، سيناء، والعيسى، إيناس. (2019). حوكمة تنويع مصادر التمويل وتحسين الكفاءة المالية لقطاع التعليم الجامعي: دروس مستفادة من التجربة الأوربية. *مجلة العلوم التربوية، جامعة الملك سعود، كلية التربية*، 31(3)، 535-560.

العواودة، فاطمة. (2016). التعليم تحديات وآفاق. *مجلة البحوث التربوية والنفسية*، 17(1)،1-30.

الغنام، محمد أحمد. (1983). المدرسة المنتجة رؤية للتعليم من منظور اقتصادي واسع. *مجلة التربية الجديدة*، 29(10)، 7-35.

فليه، فاروق عبده. (2007). *اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة*. ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

المالكي، عبدالله بن محمد. (2013). بدائل تمويل التعليم العالي الحكومي في المملكة العربية السعودية. *المجلة السعودية للتعليم العالي*، 1(10)، 113-147.

مبارك، عبد الحكيم، والحارثي، ازيد، وكيس، عبيد. (2000). تحديد العوامل المؤدية إلى ظاهرتي الرسوب والتسرب بين طلاب جامعة أم القرى من وجهة نظر الراسبين والمتسربين وأعضاء هيئة التدريس. *مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية*، 2(1)، 1-30.

مجدي، جيهان. (2018). مصادر تمويل التعليم قبل الجامعي في مصر، دراسة تحليلية. *مجلة كلية التربية*، 29(116)، 101-121.

محروص، محم د، والسلمي، عبدالله. (2019). بدائل مقترحة لتنويع مصادر تمويل التعليم العالي في البلاد العربية في ضوء رؤيتي مصر والسعودية 2030. *المجلة التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية*، (59)، 35-70.

شـــبير، محمد منير. (2015). *دور أنظمة ذكاء الأعمال في تنمية رأس المال البشـــري كمدخل حديث لإدارة في القطاع المصرفي الفلسطيني، دراسة حال بنك فلسطين*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الغنيم، مرزوق يوســـف. (2012). *اقتصـــاديات التعليم*. المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي، الكويت، مكتبة الكويت الوطنية للنشر والتوزيع: الكويت.

محمد، بن عزة. (2009). *ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة تلمسان، الجزائر.

محمود، خالد. (2019). *اقتصاد المعرفة وإدارة الأزمات المالية*. دار الفكر الجامعي: الإسكندرية، مصر.

المشاط، عبد الله. (2017). *تمويل التعليم والتنمية الاقتصادية تحليل اقتصادي للتحديات والسياسات*. مؤسسة الجميح للتوزيع.

النجار، أسامة. (2020). *اقتصاديات التعليم النظرية والتطبيقات في العالم العربي*. دار المسيرة العلمية: عمان، الأردن.

Adam Smith: An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. Modern Library ed. (1937). Book II, 228-250.

M. J. Bowman, Perspective on Education and Development. International Development (1965). 81.

Martin, L. R. Productivity and Social costs of Human Capital in Under-Developed Countries.

Review, March, (1961). Schultz, T. W. Investment in Human Capital American Economic.

Smith, Larry and Abouammoh, Abdulrahman (2013). Higher Education in Saudi Arabia: Reforms, Challenges and Priorities, in: Larry Smith and Abdulrahman Abouammoh (eds.), Higher Education in Saudi Arabia: Achievement, Challenges and Opportunities, Springer.

Woodhall, See Maureen. (1987). “Economics of Education: a review” in “Economics of education research and studies” edited b.